

Liberal Freedom Under Critical Scrutiny

Ghayour Al-Hassanain

Ph.D. in Islamic Philosophy, Al-Mustafa International University, Pakistan.

E-mail: ghayyurabbas146@gmail.com

Abstract

This research examines the concept of freedom within liberal thought, a cornerstone of its ideology. It reviews the multifaceted dimensions of freedom, including intellectual, ideological, social, and political aspects. The analysis focuses on the core tenets underpinning liberalism, such as humanism, individualism, the pursuit of pleasure, the primacy of sensation, and instrumental reason. Furthermore, the study considers the intellectual contributions of prominent liberal thinkers like John Locke and John Stuart Mill. A central focus is the critique of liberal freedom, particularly from an Islamic perspective, which emphasizes a balanced approach between individual rights and societal obligations. This perspective argues that the freedom advocated by liberalism often contradicts established theoretical and practical values. In conclusion, the research underscores the necessity of harmonizing individual liberties with the broader public good. It critically evaluates liberal conceptions of freedom in terms of their definition, underlying principles, and various manifestations. Employing both descriptive and analytical methods, the research presents diverse perspectives on liberal freedom. A critical methodology is then applied to evaluate these perspectives.

Keywords: Freedom, Liberalism, Humanism, Sensation, Individualism, Instrumental Reason.

Al-Daleel, 2025, Vol. 7, No. 4, PP .99-129

Received: 03/01/2025; Accepted: 10/02/2025

Publisher: Al-Daleel Institution for Studies and Research

©the author(s)



الحرية الليبرالية في ميزان النقد

غيور الحسينين

دكتوراه في الفلسفة الإسلامية، جامعة المصطفى العالمية، باكستان.

البريد الإلكتروني: ghayyurabbas146@gmail.com

الخلاصة

يتناول هذا البحث مفهوم الحرية في الفكر الليبرالي باعتبارها ركيزة أساسية له، ويستعرض الأبعاد المختلفة للحرية، مثل الحرية الفكرية والعقدية والاجتماعية والسياسية، ويحلل المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الليبرالية، كالإنسانية والفردية وأصالة اللذة وأصالة الحس والعقل الأداتي. كما يناقش الإسهامات الفكرية لرواد الليبرالية مثل جون لوك وجون ستيوارت مل. يركز البحث على الانتقادات الموجهة للحرية الليبرالية، خاصة من المنظور الإسلامي، الذي يرى الحرية كقيمة متوازنة بين حقوق الفرد وواجباته تجاه المجتمع. يوضح أن الحرية التي تدعو إليها الليبرالية تتعارض مع القيم النظرية والعملية. في الختام، يبرز البحث أهمية التوازن بين حرية الفرد والمصالح العامة، مع نقد التصورات الليبرالية للحرية من حيث تعريفها ومبادئها وأنواعها. هذا وقد اعتمد على المنهج الوصفي والتحليلي النقدي في بيان الآراء المختلفة لليبرالية والمتعلقة بالحرية وتقييمها.

الكلمات المفتاحية: الحرية، الليبرالية، الإنسانية، الحس، الفردانية، العقل الأداتي.

مجلة الدليل، 2025، السنة السابعة، العدد الرابع، ص. 99 - 129

استلام: 2025/01/03، القبول: 2025/02/10

الناشر: مؤسسة الدليل للدراسات والبحوث

© المؤلف



المقدمة

الحرية من المفاهيم الأساسية التي شغلت الفكر الإنساني عبر العصور، وتمثّل محوراً للعديد من الفلسفات والنظريات السياسية والاجتماعية. منذ بدايات الوعي البشري، ارتبطت الحرية بتطلّعات الإنسان نحو الكرامة والاستقلالية، ممّا جعلها قضيةً مركزيةً في النقاش الفلسفي والفكري. ومع ظهور الفكر الليبرالي، اكتسبت الحرية أبعاداً جديدةً تجسّدت في تأكيد الفردانية، وحقوق الإنسان الطبيعية، وتقليص التدخلات الخارجية، سواء كانت من الدولة أو المجتمع. لكن على الرغم من بريق هذا المفهوم، فقد واجهت الحرية الليبرالية انتقادات متعدّدة من زوايا فلسفية ودينية واجتماعية، تتساءل عن مدى توازن هذا المفهوم بين تحقيق الذات الفردية وبين الحفاظ على المصالح العامّة.

وموضوع الليبرالية من القضايا بالغة الأهميّة؛ إذ تشكّل الحرية - المحور الأساسي لهذه المدرسة - موضوع الخلاف الجوهرية بين الإسلام والحضارة الغربية؛ لذلك طالما كان هذا الموضوع محلّ نقاش ساخن بين المفكرين، وموضع تساؤل ومراجعة لمن يهتمّ الدين في عصر الحداثة؛ ومن هنا تأتي الحاجة إلى التناول الدقيق لهذا الموضوع.

يهدف هذا البحث إلى استعراض مفهوم الحرية في الفكر الليبرالي، وتحليل مبادئه الأساسية، وتبيين النقد الموجّه إليه، خاصّةً في السياقات التي تتقاطع فيها الحرية الفردية مع القيم الأخلاقية والاجتماعية. يستعرض البحث تعريف الحرية من وجهة نظر الليبرالية، من خلال التطرّق إلى مبادئها الفكرية ومظاهرها العملية، بما في ذلك الحرية الفكرية والاجتماعية والسياسية. ويعرّج البحث على أبرز الفلاسفة الذين ساهموا في بناء هذا المفهوم مثل جون لوك وجون ستيوارت مل، مع تحليل الإسهامات الفكرية التي قدّموها.

كما يخصّص البحث مساحةً لنقد هذا التصوّر من منظور إسلامي؛ إذ يتمّ استعراض الرؤية الإسلامية للحرية بوصفها منظومةً تكامليةً تتوازن بين حقوق الفرد وواجباته تجاه المجتمع، ممّا يبرز الاختلافات الجوهرية بين النهج الإسلامي والفكر الليبرالي.

من خلال هذا التحليل، يسعى البحث إلى المساهمة في تعزيز الفهم النقدي لمفهوم الحرية في سياق الفكر الليبرالي، وتسليط الضوء على مواطن القوة والضعف في هذا التصوّر، مع تقديم رؤية أعمق لمفهوم الحرية كقيمة إنسانية.

تطرح في هذا البحث مجموعة من التساؤلات المهمّة، من قبيل: ما الحرية الليبرالية؟ وما نقدها؟ وما هو مفهوم الحرية في الفكر الليبرالي؟ وكيف يمكن نقده؟ وما المبادئ الأساسية للحرية الليبرالية؟ وما أوجه النقد الموجّه إليها؟ وما أنواع الحرية وفق النظرة الليبرالية؟ وما الانتقادات المرتبطة بكلّ نوع؟ وغير ذلك من التساؤلات المهمّة التي تطرح في الحرية وتكشف لنا عن سنخ الأبحاث المطروحة فيها.

المبحث الأول: مفردات البحث

أولاً: الحرية

الحرية في اللغة مأخوذة من الجذر العربي "حر"، وهو ضد العبد، ويعني الانعتاق من القيود أو التحرر من العبودية، وهي تدل على الكرامة والشرف. وقد ورد في "لسان العرب" أنّ الحر هو الشخص الذي ليس عليه قيد أو رباط. [انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج 3، ص 115 - 118]

تعددت تعريفات مصطلح الحرية نتيجة الاختلاف في الآراء والاتجاهات الفكرية، ونورد منها بعض التعريفات كما جاءت في الاتجاهات.

تُعرف الحرية اصطلاحاً في الفلسفة: بأنها خاصية الموجود، الخالص من القيود، العامل بإرادته أو بطبيعته، وتطلق أيضاً على القوة التي تظهر ما في صميم الذات الإنسانية من صفات مفردة، أو على الطاقة التي بها يحقق الإنسان ذاته في كلّ فعلٍ من أفعاله، فيشعر بحريته مباشرةً، ويدرك أنّها ميزة نظام فريد من الحوادث، لا يفقد فيه المفاهيم العقلية كلّ دلالة من دلالاتها. يعالج صاحب الكتاب العلاقة بين الإرادة الحرة والحتمية، وتتساءل عما إذا كان الإنسان حرّاً في قراراته أم مقيداً بأسباب خارجة عن إرادته، ويؤكد أنّ الحرية ليست مجرد غياب القيود، بل هي تحقيق الذات وفق مبادئ العقل والقيم الأخلاقية. [انظر: صليبا، المعجم الفلسفي، ج 1، ص 462 - 464]

فالحرية حسب الاصطلاح الفلسفي لا تساق الاختيار، فالاختيار يعني أن للفاعل الخصوصية والقدرة على الفعل والترك، وحرية الاختيار هي الحق والقدرة على فعل أحدهما من دون تأثير العوامل الخارجية عليه. [انظر: المصدر السابق، ج 1، ص 48]

يرى الفيلسوف الغربي الألماني إيمانويل كانط (Immanuel Kant) أنّ الحرية الحقيقية (Liberty) هي القدرة على اتباع "القانون الأخلاقي" الذي ينبع من العقل، بحيث يكون الإنسان ذاتياً ويعامل نفسه والآخرين بوصفها غايةً وليس وسيلةً. ومن هذه الجهة، فإنّ الحرية عند كانط ليست التحرر من القيود وحسب، بل الالتزام الواعي بالقيم الأخلاقية التي يحددها العقل. يقول كانط في كتابه "أسس ميتافيزيقا الأخلاق": «الحرية هي استقلال الإرادة عن أي شيء آخر سوى القانون الأخلاقي» [كانط، تأسيس ميتافيزيقا الأخلاق، ص 146].

فهذه الجملة تدل على أنّ الحرية ليست في فعل كلّ ما يرغب به الإنسان بشكل عشوائي أو دون قيود، بل في أن تكون أفعاله منسجمة مع المبادئ الأخلاقية التي يلتزم بها بإرادته الحرة. فالقانون الأخلاقي يمثل الضابط الداخلي الذي يوجّه الإرادة نحو الخير والعدل، بعيداً عن التأثيرات الخارجية مثل الإغراءات والضغوط الاجتماعية والرغبات الأنانية.

في القرن السابع عشر الميلادي ظهرت النزعة الفردية، وصناعة الفرد الحرّ، كما أشار برتراند راسل (Bertrand Russell) إلى أنّ «الطابع المميّز للبرالية هو النزعة الفردية» [راسل، تاريخ الفلسفة الغربية، الكتاب الثالث، ص 162].

إنّ تقسيم الحرّية إلى حرّية سلبية وحرّية إيجابية هو مفهوم فلسفي يعود إلى الفيلسوف إشعيا برلين (Isaiah Berlin)، الذي قدّم هذا التصنيف في مقاله الشهير عام 1958 م؛ إذ يميّز كلّ نوع من الحرّية بخصائصه وأبعاده المختلفة، ومنها أنّ الحرّية الإيجابية (Positive liberty) هي امتلاك الفرد القدرة على التصرف وفقاً لإرادته الحرّة، على عكس الحرّية السلبية (Negative liberty) التي تعني تحرّر الفرد من القيود الخارجية على أفعاله. وقد يشمل أيضاً مفهوم الحرّية الإيجابية التحرّر من القيود الداخلية. فالحرّية الفردية جوهر الفلسفة الليبرالية، والتي تركّز على الحقوق المدنية والسياسية كحرّية التعبير، وحرّية الدين، وحرّية التجمّع، وحرّية السوق. جون ستيوارت مل (John Stuart Mill) - أحد أبرز فلاسفة الليبرالية - ذكر أنّ الحرّية هي قدرة الإنسان على السعي وراء مصلحته الشخصية بحسب منظوره، شريطة ألا تكون مفضيةً إلى الإضرار بالآخرين. [انظر: الطويل، جون ستيوارت مل، ص 71]

هذا التعريف يعكس التركيز على الحرّية الإيجابية في الفكر الليبرالي؛ إذ يعدّ الفرد حرّاً ما دامت الدولة أو أيّ سلطة لم تتدخّل في شؤونه الشخصية.

قال هربوت صموئيل (Herbert Louis Samuel): «من كان أسيراً في سجن الفقر وانعدام الأمن فهو لا يعيش الحرّية الحقيقية، فالحرّية الحقيقية تكون في تحرّره من هذه القيود أيضاً» [برلين، حدود الحرّية، ص 23].

هذا التعريف يركّز على الحرّية السلبية، ونعني بها أنّ مجرد وجود ضغوط خارجية من قبل شخص أو أشخاص لتحرير إنسان، ليس بالأمر الكافي، بل لا بدّ من توقّف العلل والأسباب الطبيعية أيضاً ليكون الإنسان حرّاً.

فاتباع الرؤية الكلاسيكية واتباع الحرّية السلبية يركّزون على دور الإكراه والإكراه لدى الإنسان في سلب الحرّية، ويغفلون عن دور العلل والأسباب الطبيعية التي تكون أحياناً مانعاً لتحقيق الحرّية. [انظر: المصدر السابق، ص 23]

ثانياً: الليبرالية

الليبرالية مصطلح معرّب مأخوذ من (Liberalism) في اللغة الإنجليزية، وتعني التحرّرية. ويعود اشتقاقها إلى (Liberty) في اللغة الإنجليزية ومعناها الحرّية. [انظر: صليب، المعجم الفلسفي، ج 1، ص 461]

ولها اشتقاق آخر يرجع إلى اللفظ اللاتيني (Liberalis) بمعنى الشخص الكريم أو الشخص

النبيل أو الشخص الحرّ. وهذا المعنى هو الذي تركز عليه الآن الليبرالية الحديثة، بل الكلمة الشائعة الآن (Liberal) ويراد بها الشخص المتحرّر فكرياً. [انظر: بو عزة، نقد الليبرالية، ص 24]

نشأت الليبرالية بوصفها نظاماً فكرياً تطور ليصبح مذهباً فلسفياً كان له تأثير عميق على المسارات السياسية والاجتماعية في الغرب. ولا يمكن تجاهل هذا التحوّل الفكري الكبير ضمن مسار الفكر الإنساني وفهم جوهره. فكلّ تيارٍ فكريّ يتحوّل إلى واقع ملموس يمرّ بمقدّمات خاصة أسهمت في نشأته، ومن السهل وصفها بالأسباب، لكنّها في حقيقتها كانت معاناةً فكريةً واحتياجاتٍ إنسانيةً أدّت تدريجياً إلى تبلور فكر قد يشكّل حلاً لإشكاليات الإنسان في مختلف أنحاء العالم.

الليبرالية هي فلسفةٌ تركّز على الحرية الفردية، وتسعى إلى تعزيز الحرية الشخصية من خلال تقليل تدخل الدولة في حياة الأفراد، وتعزيز حقوقهم في اتخاذ قراراتهم الخاصة، سواء في مجالات الاقتصاد، والدين، والحياة الاجتماعية. وتؤكد المبادئ الأساسية مثل الديمقراطية، وسيادة القانون. وتركّز على انتهاج الفكر العقلاني في التعامل مع النصوص الدينية، وتعتقد أنّ الوظيفة الأساسية له هي حرية التفكير، والتعبير، والملكية الخاصة، والحرية الشخصية الفردية وغيرها، وتقوم على أساس علماني (Secularism) يعظم الإنسان، ويرى أنّه مستقلٌّ بذاته لا يحتاج إلى غيره، فهو مرادفٌ لمذهب الحرية، الذي هو مذهبٌ فكريٌّ فلسفيٌّ، يقرّر أنّ وحدة الدين ليست ضروريةً للتنظيم الاجتماعي الصالح، وأنّ القانون يجب أن يكفل حرية الرأي والاعتقاد. [انظر: صليبا، المعجم الفلسفي، ج 1، ص 465]

فالليبرالية مذهبٌ فكريٌّ يركّز على الحرية الفردية، ويرى وجوب احترام استقلال الأفراد ويعتقد أنّ الوظيفة الأساسية للدولة هي حماية حريات المواطنين مثل حرية التفكير والتعبير، والملكية الخاصة، والحريات الشخصية وغيرها؛ ولهذا فإنّه يضع القيود على السلطة وتقليل دورها، وتوسيع الحريات المدنية. [انظر: مطر، الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس، ص 76 و77]

المبحث الثاني: مبادئ الحرية عند الليبرالية

تستند الليبرالية إلى مجموعة من المبادئ الأصلية التي تشكّل الإطار النظري لمجموعة واسعة من الأفكار والتوجهات التي أثّرت في تطوّر الحضارة الغربية على مرّ العصور. وفيما يلي توضيح لأبرز هذه المبادئ:

أولاً: الإنسانية (Humanism)

ظهرت هذه الفكرة خلال عصر النهضة، وركّزت على قدرات الإنسان وإمكاناته بعيداً عن السلطة الدينية المطلقة. من بين الأوائل الذين دعوا إلى العودة إلى القيم الإنسانية وإعادة تقييم

دور الإنسان في العالم إيراسموس (Erasmus) وتوماس مور (Thomas More). وضعت الإنسان في مركز الكون معتبرة إياه مسؤولاً عن مصيره وقادراً على تحقيق التقدم من خلال العقل والتجربة الشخصية. [See: The Encyclopedia Americana, vol. 14, p 487]

وكذلك الليبرالية أخذت هذه الفكرة منها، وجعلت الإنسان معياراً للحق في العدالة والقانون والأخلاق. وتعني به أن الإنسان يمتلك الحرية الكاملة في اتخاذ قراراته التي تشكل مسار حياته. وليس من الضروري أن تكون الحرية مقيدة بتقاليد اجتماعية صارمة أو ضغوط خارجية تؤثر على خيارات الإنسان. [انظر: رندال، سير تكامل عقل نوين، ص 70]

رغم الفكر الليبرالي في شأن الإنسان على بعده الفردي في مقابل بعده الاجتماعي، فبتبني الرؤية الفردانية. وتبلغ الفردانية في الفكر الليبرالي حدًا لا يدرك الفرد معه مصلحة أحد غيره، فيرفض أي مقياس آخر ما خلا الفرد ذاته، وأي باعث غير إرادته هو، ولا يحق لأية جهة إكراه أحد على العمل وفق تشخيصها.

بعبارة أخرى: إن الليبرالية تؤكد الفردانية، أي أن للفرد تأثيراً جوهرياً ومحورياً في الأمور والمجريات كافة. وهذا يعني أن هناك تقدماً للفرد على المجتمع، ويلاحظ الإنسان بوصفه موجوداً مقتطعاً عن العالم والأفراد الآخرين، ومن ثم فالاجتماع والعالم إنما يُنظر إليهما بوصفهما مجرد ظروف لتحقيق الفرد الإنساني. كما يتم التركيز في الليبرالية على مميزات الفرد نفسه أولاً، وبعد ذلك تلاحظ وجوه اشتراكه مع الآخرين. كأن الإنسانية ذات مظهرات خاصة في كل فرد، أي أنه يلاحظ كل فرد بوصفه كياناً متميزاً عن العالم الطبيعي، بل وحتى عن سائر الأفراد، فكل إنسان مالك لحياته الخاصة. [انظر: مجموعة مؤلفين، الحقوق والحريات العامة، ص 26 و 27]

تحليل مبدأ الإنسانية ونقده

1- تعدد الليبرالية الإنسان المرجع الأول والأخير للأخلاق والمعرفة، فيرد عليها:

أ- المعرفة ليست ناتجة عن الإنسان وحده دائماً، فهناك حقائق علمية موضوعية لا تعتمد على رأي الإنسان، بل على قوانين الطبيعة والكون. وكثيراً من المعارف تأتي من مصادر خارجية مثل التجربة والملاحظة والعقل، وليس من الإنسان بوصفه كياناً فردياً وحسب.

ب- إذا كان الإنسان هو المرجع النهائي للأخلاق، فمن يحدد الأخلاق في المجتمع؟ هل هي الأغلبية، أم السلطة الحاكمة، أم الفلاسفة؟ هذا يؤدي إلى مشاكل مثل استبداد رأي الأغلبية أو فرض قيم من قبل مجموعات مسيطرة أو فوضى أخلاقية؛ إذ يشرع كل فرد ما يراه مناسباً.

2- أن الإنسانية تفشل في الاعتراف بجوانب العجز والتناهي في الطبيعة البشرية، مما يجعلها

سطحيةً في فهم ماهية الإنسان في سياق الكون. ونعني به أنّ الكون شاسعٌ ومعقّدٌ، والإنسان كائنٌ محدود في الزمان والمكان، يتأثر بعوامل بيولوجية ونفسية واجتماعية لا يمكنه تجاوزها تمامًا. تجاهل هذه الحدود يؤدي إلى رؤية مبالغ فيها لقدرات الإنسان، ما يجعل الفهم الإنساني للوجود غير مكتمل. وعلى الرغم من التقدم العلمي والتقني، ما يزال الإنسان عاجزًا أمام بعض الظواهر الطبيعية مثل الكوارث والأمراض والشيخوخة والموت. الفلسفات التي تُركّز على قوّة الإنسان فقط تتجاهل هذه الحقائق أو تقلّل من أهميتها. بالتالي، يمكن القول إنّ الإنسان عندما تتجاهل هذه الأبعاد، تصبح رؤيةً ساذجةً أو غير كافية لفهم طبيعة الإنسان وموقعه الحقيقي في العالم.

3- الليبرالية تفصل القيم الإنسانية عن الدين، ويشكل عليها بما يلي:

أ- تدعو الليبرالية إلى الحرية الفردية، لكن إذا تمّ استبعاد الدين تمامًا من المجال العامّ، فيُنظر إلى ذلك على أنّه قمع لحرية المتدينين في التعبير عن قيمهم وممارستها.

ب- عندما يتمّ فصل القيم عن الدين، تصبح عرضة للنسبية الأخلاقية؛ إذ لا يوجد معيارٌ ثابتٌ للصواب والخطأ، ممّا يؤدي إلى اضطراب أخلاقي في المجتمع.

ج- في الواقع، يصعب فصل القيم عن الدين تمامًا؛ لأنّ الدين غالبًا ما يكون جزءًا لا يتجزأ من الثقافة والتاريخ. إنّ محاولة الفصل تؤدي إلى صراعات أو تناقضات في التطبيق العملي. مثال ذلك أنّ الأنظمة التي حاولت تطبيق القيم الإنسانية بمعزل عن الدين، كـ بعض الأيديولوجيات العلمانية المتطرّفة، انتهت إلى تسويغ القمع والديكتاتورية.

ثانياً: الفردانية

جاءت الفردانية بمفهومين مختلفين:

الأول: الفردانية بمعنى الأنانية وحبّ الذات، وهذا المعنى هو الذي كان سائدًا في الفكر الغربي منذ عصر النهضة إلى القرن العشرين، وكان الاتجاه التقليدي للأدبيات الليبرالية.

الثاني: بمعنى استقلال الفرد من خلال العمل المتواصل والاعتماد على النفس، وهذا الذي ساد في الاتجاهات المعاصرة لليبرالية وما عرف بـ "البراغماتية". [انظر: خليل، المرتكزات الفكرية لليبرالية.. دراسة

نقدية، ص 159]

في المجتمعات الغربية الحديثة، يميل الاتجاه إلى المفهوم الثاني؛ إذ تُشجّع الفردانية بمعنى الاستقلال والعمل الجادّ والاعتماد على النفس، وهو ما يتماشى مع قيم الرأسمالية والبراغماتية. ومع ذلك، فإنّ بعض جوانب الفردانية الأنانية وحبّ الذات ما تزال حاضرةً، خاصّةً مع تصاعد النزعات الاستهلاكية والترويج لفكرة النجاح الشخصي بأيّ ثمن.

إنّ الليبرالية تدفع بالفرد إلى المقدمة وتمجّده إلى أن يصبح هو الحقيقة، وتقدّم الحجّة بأنّ الأفراد هم الذين يصنعون المجتمع، وأنّ سعادة الفرد هي رفاهية المجتمع، وهو مركز الحياة الاجتماعية؛ لذا ينبغي على الدولة أن تحمي الفرد لأن يعمل في تنمية مصالحه وشخصيته، يقول هربرت سبنسر (Herbert Spencer): «إنّ الفرد ليس له سوى حقّ واحد هو حقّ الحرّية المتساوية مع كلّ فرد آخر، وليس للدولة سوى واجب واحد وهو واجب حماية ذلك الحقّ ضدّ العنف والغشّ» [نصر، في النظريات والنظم السياسية، ص 227].

ويقول همبولدت (Humboldt): «إنّ هدف الدولة يجب أن يقوم على تنمية قدرات جميع الأفراد من المواطنين في فردانيتهم الكاملة حتّى أنّه يجب عليها لذلك ألاّ تسعى لتحقيق أيّ هدف آخر سوى ما لا يستطيعون تحقيقه بأنفسهم، أي الأمن، فتدخل الدولة في حرّية الفرد يدمر إقدامه على الشروع في الأعمال واعتماده على نفسه، ممّا يضعف إحساسه بالمسؤولية ويمتصّ أنشطته ويشلّ شخصيته» [المصدر السابق، ص 228].

وبإقرار أصالة الميول الفرديّة فإنّ أموراً مهمّةً، كالحسن والقبح، والصدق والكذب، والحقّ والباطل، والخير والشرّ، والمسموح والمنوع، والعدل والظلم، والفضائل الأخلاقية والإنسانية، سنُنحَر بيد تلك الميول، ليروى بدمائها برعم الحرّية الليبرالية! [انظر: إبراهيم، المركزية الغربية، ص 62؛ ظهيري، درآمدى بر مباني معرفت شناختی آزادی در اسلام و ليبراليسم، ص 34]

يرى جون لوك (John Locke) أنّ حقوق الفرد وإن كانت متعدّدة فإنّها تندرج كلّها تحت حقّ واحد هو حقّ الملكية بمعناها العامّ: أي ملكية الإنسان لشخصه ولكلّ ما يتعلّق بها، من حياة وحرّية وأفعال، وتبعاً لذلك فله الحقّ في استعمال هذه الممتلكات بحريّة، ضمن حدود ما ينصّ عليه القانون الطبيعي «دون أن يحتاج إلى إذن أحد أو أن يتقيّد بمشيئة أيّ إنسان» [لوك، في الحكم المدني، المقالة الثانية، الفقرة 4، ص 139].

فالملكية تمثّل الشرط الضروريّ للتمتّع بالحقوق الأخرى، ومن هنا يعرف جون لوك الحرية بأنّها: استقلال الإنسان عن أيّ سلطة عليا في الأرض، وعدم خضوعه لإرادة أيّ إنسان، عدا رضوخه (خضوعه) للقانون الطبيعي. [انظر: المصدر السابق، الفقرتان 21 و22، ص 150 و151].

فالحرّية حقّ وجوديّ يتأسّس عليها الحقّ في الحياة، وهذا الحقّ لا يكون له معنّى، إلاّ إذا كان الإنسان سيّداً على نفسه وأفعاله، وهذا الأخير هو ما يبرّر الملكية الخاصّة.

ويعتقد جون لوك أنّ القانون يرسم حدود الحرّية، لكنّ الهدف من القانون ليس منع الحرّية، أو تحديدها، بل صيانتها وتوسيع نطاقها، لأنّ الحرّية تعني التخلّص من قيود الآخرين وعنهم،

ويرى جون لوك أنّ القانون على ثلاثة أنواع: [راجع: محمودي، نظرية الحرية في الفلسفة السياسية من منظور هوبز ولوك، ص 109]

أ- القانون الإلهي.

ب- القانون المدني.

ج- قانون العقيدة والعرف.

وتقوم نظرية القوانين الثلاثة المذكورة بالكامل على نظرية له في الفصل بين الدين والسياسة؛ لأنّ القانون الإلهي منفصلٌ عنده عن القانون المدني على الصعيد النظري والعملي. واستمدّ لوك هذه الفكرة من العلمانية (Secularism)، وجعلها أساساً لنظريته.

[See: Dryzek, John S. Bonnie. Honig, The Oxford Handbook of Political Theory, p 636]

فالقانون الإلهي هو قانون الله تعالى، الذي يحكم فيما إذا كانت أفعال الناس إثمًا أو عملاً صالحًا. ويعتقد جون لوك أنّه ليس هناك إنسانية تسوّغ له إنكار ذلك، لكنّ ما يريده لوك من القانون الإلهي منحصراً بالأخلاق الشخصية للفرد، ولا شأن له بسائر الأبعاد الفردية والاجتماعية في مجال القانون والسياسة والاقتصاد.

وأما القانون المدني فتستنه الدولة؛ لتحكم به بصحة أعمال المواطنين أو خطئها، فالقانون المدني يتكفل بتأمين حياة الأفراد وحرّيتهم وأموالهم.

وأما قانون العقيدة أو العرف فهو يعمل على تصويب أعمال الناس أو تخطئتها، مستندًا في اعتبار الفعل إثمًا أو صوابًا أو إثمًا على تأييد الناس ومدحهم لذلك الفعل أو رفضهم وذمهم له، وذلك يختلف باختلاف الأمم والمجتمعات والشعوب، وينشأ هذا المقياس من خلال الرضا الضمني أو السكوت.

يعتقد جون لوك أنّ أفعال الإنسان ستكون فوضويةً "الأبالية" ما لم تخضع للقانون، ولا يعقل أن يترك الناس وما يملو لهم، وليس ذلك موافقة الفعل للفضيلة والأخلاق والحقّ أو عدم موافقته لها؛ لأنّ الحالة ليست من الحرية في شيء، بل هي فوضى، والفوضى لا تتيح للناس فرصة العيش بحرية. [انظر: محمودي، نظرية الحرية في الفلسفة السياسية من منظور هوبز ولوك، ص 110]

تحليل مبدأ الفردانية ونقده

1- اعتقد همبولدت (Humboldt) أنّ الفردانية والليبرالية تتسببان في إحساس الإنسان بالمسؤولية والنشاط، وفي المقابل منع الإنسان يسبب فشله. ويمكن الردّ على هذه الشبهة من خلال عدّة نقاط:

أ- صحيح أنّ الفردية تشجّع على تحمّل المسؤولية الشخصية؛ إذ يعتمد الفرد على نفسه في تحقيق أهدافه واتخاذ قراراته، وهذا يمكن أن يعزّز الشعور بالمسؤولية ويحفّز النشاط والإبداع. ومع ذلك تؤدي الفردية المفرطة إلى العزلة الاجتماعية وتقليل التعاون بين الأفراد، ممّا يضعف الروابط المجتمعية.

ب- منع الإنسان من التعبير عن نفسه أو تقييد حرّيته بشكل مفرط يؤدي إلى الإحباط وفقدان الحافز، ممّا يسبّب فشله في تحقيق إمكاناته الكاملة. ومع ذلك، بعض القيود ضرورية لضمان التوازن بين الحرية الفردية والمصلحة العامة، مثل القوانين التي تحمي الحقوق الأساسية للآخرين. ج- المفتاح هو تحقيق توازن بين الحرية الفردية والمسؤولية الاجتماعية. فالفرد بحاجة إلى حرية لتحقيق ذاته، ولكنّه أيضًا بحاجة إلى إطار اجتماعي وأخلاقي يوجّه هذه الحرية نحو الصالح العام.

2- زعم لوك أنّ حقوق الفرد وإن كانت متعدّدة فإنّها تندرج كلّها تحت حقّ واحد هو حقّ الملكية بمعناها العام. هناك عدّة انتقادات يمكن توجيهها لهذا التصرّو الذي يجعل جميع الحقوق متفرّعة عن حقّ الملكية بمعناها العام:

أ- حصر جميع الحقوق في الملكية قد يكون تبسيطًا مفرطًا؛ إذ إنّ بعض الحقوق، مثل الحقوق السياسية والاجتماعية، لا يمكن اختزالها في مجرد ملكية الذات أو الممتلكات.

ب- الحقوق الفردية لا تُمارَس في فراغ، بل في سياق اجتماعي وقانوني يفرض توازنًا بين الحقوق والواجبات، فالقول بأنّ الفرد حرّ في استخدام ممتلكاته كما يشاء قد يؤدي إلى انتهاك حقوق الآخرين.

3- أكّد لوك أنّ الحرية الطبيعية تعني استقلال الإنسان عن أيّ سلطة بشرية، وخضوعه فقط للقانون الطبيعي. ورأى أنّ الملكية الخاصّة مبرّرة باعتبارها ناتجة عن مجهود شخصي، ممّا يجعلها امتدادًا لملكية الفرد لذاته، ويرد عليه انتقادات متعدّدة ومنها:

أ- أنّ الحرية ليست مطلقة، بل تتحدّد بوجود الآخرين وحقوقهم. فالقول بأنّ الإنسان لا يخضع لأيّ سلطة سوى القانون الطبيعي قد يؤدي إلى الفوضى؛ لأنّ القوانين الوضعية وُضعت لتنظيم التعايش وضمان الحقوق المتبادلة.

ب- القول بأنّ الإنسان لا يخضع لأيّ إرادة سوى القانون الطبيعي يثير تساؤلًا حول كيفية تطبيق هذا القانون ومن يفسّره، خاصّة أنّ القوانين الوضعية تعدّ امتدادًا للقانون الطبيعي وفق بعض الفلسفات السياسية.

ج- ليست كلّ الملكية ناتجة عن مجهود شخصي؛ إذ قد تكون موروثّة أو نتيجة استغلال موارد طبيعية مشتركة، ممّا يجعل اعتبارها امتدادًا للحرية الفردية أمرًا إشكاليًا.

4- تتمحور نظرية لوك حول القوانين الثلاثة - الإلهي والمدني وقانون العقيدة أو العرف - حول الفصل بين الدين والسياسة؛ إذ يعدّ القانون الإلهي معنيًا فقط بالأخلاق الفردية، بينما يختصّ القانون المدني بتنظيم الحياة الاجتماعية، وقانون العقيدة والعرف بتقييم أفعال الناس بناءً على قبول المجتمع أو رفضه. رغم أنّ هذه النظرية تمثل تطورًا في الفكر السياسي الليبرالي، إلا أنّها تواجه عددًا من الإشكالات النقدية، منها:

أ- يرى لوك أنّ القانون الإلهي ينحصر في الأخلاق الشخصية، لكنّه يتجاهل الدور الذي تلعبه الأخلاق الدينية في توجيه السياسات الاقتصادية والاجتماعية. إنّ الديانات عبر التاريخ لم تكن مجرد منظومات أخلاقية فردية، بل قدّمت تصوّراتٍ عن العدل، والمساواة، وحقوق الفقراء، ممّا يؤثّر في بنية المجتمع ككلّ. وبالتالي، فإنّ حصر القانون الإلهي في الأخلاق الفردية فقط يعدّ تبسيطًا مفرطًا.

ب- يقول لوك: إنّ قانون العرف والعقيدة يعتمد على رضا المجتمع أو رفضه، ممّا يعني أنّه نسبيّ ومتغيّر من أمة إلى أخرى. هذا يطرح تساؤلًا: هل يمكن اعتبار أيّ ممارسة أخلاقية أو قانونية صحيحة لمجرد قبول المجتمع لها؟ فمثلًا، المجتمعات التي تقبل التمييز ضدّ فئات معيّنة أو تشرّع قوانين غير عادلة بناءً على العرف، هل يمكن تبريرها لأنّها تحظى بقبول شعبيّ وحسب؟ هنا تكمن خطورة جعل القبول المجتمعي معيارًا للحكم على الأفعال دون وجود مرجعية أخلاقية أو قانونية أعلى.

ج- يعتقد لوك أنّ قانون العقيدة أو العرف فهو يعمل على تصويب أعمال الناس أو تخطئتها، مستندًا في اعتبار الفعل إمّا صوابًا أو إثمًا على تأييد الناس ومدحهم لذلك الفعل أو رفضهم وذمّهم له، وذلك يختلف باختلاف الأمم والمجتمعات والشعوب وينشأ هذا المقياس من خلال الرضا الضمني أو السكوت. يلزم منه أنّ يكون المقياس هو "جغرافيا القانون" وبالتالي لا يكون مقياسًا عامًا لهذه القضية، فتعميمها لا يكون صحيحًا، وبالتالي لا يمكنهم الاعتراض على المقررات الدينية لأنّها تتناسب مع من يطبّق في جغرافيته.

5- يقول لوك: إنّ أفعال الإنسان ستكون فوضويّة (لأباليّة) ما لم تخضع للقانون، والفوضى لا تتيح للناس فرصة العيش بحريّة. ويرد عليه انتقادات عديدة منها:

أ- كونها خاضعةً للقانون يلزم منه أنّ أفعال الإنسان مقيّدة وليست مطلقة، وهذا يخالف الحرية المدعاة عندهم.

ب- يفترض لوك أنّ القانون هو الوحيد القادر على توجيه سلوك الأفراد، بينما قد يكون الوازع الأخلاقي والقيم الاجتماعية كافيًا في بعض المجتمعات لضبط الأفعال دون الحاجة إلى تشريعات صارمة.

جـ- يرى لوك أنّ الفوضى تعني غياب الحرية، لكنّ هناك من يميّز بين الفوضى والحرية السلبية (عدم وجود قيود) والحرية الإيجابية (القدرة على التصرف وفق الإرادة الذاتية)، وبالتالي فإنّ الفوضى قد لا تعني دائماً انعدام الحرية، بل ربّما شكلاً مختلفاً منها. [انظر: وحيد منش، مقياسه مباني مردمسالاري ديني و دموكراسي ليبرالي، ص 137 - 141]

ثالثاً: أصالة اللذة

يتفرّع على بحث الفردانية أصالة اللذة عند الليبرالية، وهي مبدأ مهمٌ عندها بعد الفردانية. تعتمد المدرسة الليبرالية على أصالة اللذة (Hedonism) في فلسفتها من خلال تأكيدها على حرية الفرد وتحقيق السعادة الشخصية كأهداف أساسية للحياة والمجتمع. في الفلسفة الليبرالية، تُعدّ اللذة مفهوماً يرتبط عادةً بالفردانية والحرية الشخصية. ينظر الليبراليون إلى اللذة من منظور النفعية (Utilitarianism) أو التحررية (Libertarianism)؛ إذ تُعدّ اللذة والسعادة أهدافاً مشروعاً يسعى إليها الأفراد بحرية، بشرط ألا تتعارض مع حريات الآخرين.

اللذة حسنةٌ في ذاتها ومطلوبةٌ لذاتها، وهي العنصر الأصلي لكلّ كمال وسعادة في منظور الليبرالية؛ لأنها المعيار الوحيد للفعل الأخلاقي، أي أنّ اللذة هي العلة الفاعلية والغائية لكلّ فعل أخلاقي؛ لأنها تركز على سيطرة القوانين والقوى الطبيعية في العالم. على هذا الأساس، وضع جميع آراء ونظريات العلوم الإنسانيّة، مثل العلوم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأخلاقية في القوانين الطبيعية. إنّ الإيمان بأصالة الطبيعة يعني إنكار العالم الماورائي والقضايا الميتافيزيقية ورفضها تماماً، فعالم الآخرة والعمل لأجله - حسب اعتقادهم - أمرٌ وهميٌّ وخياليٌّ لا أساس له، بل يجب الاهتمام بحياة هذا العالم؛ لأنّ الإنسان هو تعبيرٌ عن هذا الوجود الماديّ وليس له علاقة بالعالم الآخر. [انظر: صانع پور، نقدي بر معرفت شناسی اومانيسست، ص 28]

إنّ مسألة أصالة اللذة بأشكالها المختلفة - اللذة الحسية أو اللذة العقلية أو الطمأنينة النفسية أو تحقيق الذات - قد تمّ قبولها من قبل بعض فلاسفة الأخلاق، ويمكن العثور على دراسات مهمة حول هذا الموضوع في آثار أفلاطون وأرسطو وإريستيبوس من بين الفلاسفة اليونانيين القدماء، وكذلك في آثار الفلاسفة المعاصرين مثل جون لوك (John Locke)، وهوبز (Thomas Hobbes)، وهيوم (David Hume)، وجيريمي بنتام (Jeremy Bentham)، وجون ستيوارت مل (John Stuart Mill)، وجورج إدوارد مور (George Edward Moore)، وآدم سميث (Adam Smith) وراسل (Bertrand Russell). ولكن بعض الفلاسفة الغربيين دافعوا عن نظرية أصالة اللذة بوصفها منشأً للقيم في الفعل الأخلاقي

كالفكر الليبرالي ومنهم جون لوك وآدم سميث. فاللذة عند الليبرالية تشكّل عنصراً أساسياً في حركات الإنسان وتصرفاته، فكلّ فعل صدر من الإنسان نتيجة اللذة فهو حسنٌ، فأصبحت اللذة معيار الفعل الأخلاقي. إذن الأحكام القيمية حول الخير والشرّ تعبّر عن مشاعر الإنسان ورغباته فحسب. تعتقد المدرسة الليبرالية أنّ الميول واقعٌ مهيمٌ على الطبيعة البشرية لا مناص للأخلاق والسياسة من اتباعها والتوافق معها. يقرّر هذا الرأي شرعية ميول الفرد بمقدار ميول الفرد الآخر. ومسؤولية السياسة والأخلاق أنّ توقّف الجوّ الملائم والقوانين المناسبة لإشباع رغبات الإنسان وميوله الفردية.

[انظر: الغيلاني، المجتمع المدني، ص 76]

تحليل مبدأ أصالة اللذة ونقده

1- اللذة لحظية بطبيعتها، ولا يمكن الاعتماد عليها كهدف دائم؛ بمجرد تحقيق اللذة يبدأ الفرد في البحث عن مصدر جديد لها، ممّا يُسبّب شعوراً دائماً بعدم الرضا والسعي المستمر وراء المتعة يؤدي إلى الإحباط إذا لم يتمكن الفرد من تحقيقها أو الحفاظ عليها، ما يُنتج مشاعر الفشل أو العدمية.

2- أصالة اللذة تركز على تحقيق الفرد الشخصية، ممّا يؤدي إلى تجاهل مصالح الآخرين أو إيذائهم في سبيل الحصول على المتعة. وإذا كانت اللذة هي المعيار الأخلاقي الوحيد، فقد تُبرّر أفعال غير أخلاقية أو مدمّرة مثل الخيانة، والغش، أو حتى الجريمة إذا كانت تحقق اللذة للفرد.

3- يرى أصحاب هذه النظرية أنّ اللذة هي العلة الفاعلية والغائية لكلّ فعل أخلاقي؛ لأنها تركز على السيطرة على القوانين والقوى الطبيعية في العالم [انظر: صانع پور، نقدي بر معرفت شناسی اومانیست، ص 28]، فالجملة تقول إنّ "اللذة تركز على السيطرة على القوانين والقوى الطبيعية في العالم" وهذه العبارة مبهمّة؛ لأنّ "اللذة" مفهوم نفسيّ وأخلاقيّ، بينما "السيطرة على القوانين والقوى الطبيعية" يشير إلى بُعد علمي أو ميتافيزيقي. فكيف يمكن للذة أن "تركّز" على ذلك؟ وهذا لا يعني بالضرورة أنّ اللذة "تسيطر" على القوانين الطبيعية، بل العكس: القوانين الطبيعية قد تكون هي التي تحدّد متى تحدث اللذة، وبالتالي تكون هي المعيار الأعمق خلف الأخلاق، وليس اللذة بحدّ ذاتها.

رابعاً: أصالة التجربة الحسية

ينقسم رواد الغرب في شأن أداة المعرفة إلى طائفتين: التجريبيون والعقليون. فقد قال التجريبيون منهم بأصالة الحواس أو الحسّ، وبكونها الأداة الأهمّ لكسب المعرفة، فيما منح العقلانيون الأصالة للعقل الرياضي أو ما يعبر عنه في الأدبين الفلسفي والصوفي بالعقل الحسيّ أو العقل الجزئي في مقابل العقل الكليّ والعقل القدسي أو العقل الأداتي. [انظر: پارسانيا، حديث پيمانه.. مباني

ومشكلات معرفتي غرب، ص 114 و 115]

وأبرز الفلاسفة العقليون: ديكارت (René Descartes)، وسبينوزا (Baruch Spinoza)، ولايبنتز (Gottfried Wilhelm Leibniz)، ومن رواد الاتجاه الحسي: فرانسيس بيكون (Francis Bacon)، وهوبز (Thomas Hobbes)، وجون لوك (John Locke)، وديفيد هيوم (David Hume). وقد ظلّ الحسيون محتفظين بمكانتهم في الغرب إلى وقتنا الحاضر؛ إذ ما تزال نتاجاتهم - ولا سيّما فلسفتهم السياسية - تحظى باهتمام وتأثير واضحين، على عكس العقليين الذين طواهم النسيان. [انظر: نوبه، المفكرون من سقراط إلى سارتر، ص 17]

أصالة الحس هي المبدأ الأهم في الفكر الليبرالي، التي تمثل مبدأً فلسفياً يعود إلى التجريبية (Empiricism)، والتي تؤكد أنّ المعرفة البشرية تعتمد بشكل أساسي على التجربة الحسية. فالحس هو المصدر الأول والأساسي للمعرفة والفهم. ويمكن تفسير هذه الفكرة ضمن عدّة سياقات فلسفية، منها الفلسفة الليبرالية والفكر التجريبي. في الفلسفة الليبرالية، يعدّ الفرد المصدر الأساسي للمعرفة والمعايير الأخلاقية. وبالتالي الحس الشخصي، أو التجربة الحسية المباشرة للفرد تعدّ مرجعاً أساسياً في اتّخاذ القرارات وتقييم الأمور.

يُعدّ مصدر الحس أداة لتعلّم الدروس واكتساب المعرفة من خلال التجربة المباشرة بدلاً من فرض معايير خارجية عليهم. والفلسفة التجريبية التي ارتبطت بفلاسفة مثل جون لوك وديفيد هيوم تؤكد أنّ كلّ الأفكار والمعرفة تنبع من التجربة الحسية. [راجع: الكمالي، محاضرات في الفلسفة الإسلامية، ص 152؛ زرشناس، الليبرالية، ص 56 - 59]

لا يمكن للإنسان اكتساب المعرفة بدون الاعتماد على الحواس، فذهن الإنسان حينما يولد ليس إلاّ صفحة بيضاء خالية من الأفكار المسبقة، وتملأ التجارب الحسية هذه الصفحة البيضاء. وتنكر التجريبية وجود مفاهيم أو مبادئ فطرية لدى الإنسان، بل ترى أنّ كلّ شيء يأتي من تفاعلنا الحسي مع العالم. [انظر: لوك، في الحكم المدني، المقدمة، ص د]

إنّ العقل الإنساني قائم بذاته، وله القدرة على إدارة شؤونه من دون الحاجة إلى الدين أو الوحي، فالعقل يستطيع أن يتعرّف على الأمور التي تؤدي إلى السعادة في هذه الدنيا وتحقيق المدينة الفاضلة القائمة على الأخلاق والعدل. وعلى هذا الأساس فالإنسان يستطيع أن يتخلّص من هيمنة الدين وتعاليم الوحي، وأنّ العقل المقصود في الليبرالية هو العقل الأداتي أو التجريبي والاستقرائي الذي يُستخدم في المنهج العلمي. وعلى هذا الأساس ما لا يمكن إثباته بالعقل التجريبي لا يمكن الاعتماد عليه، وإعطائه صبغة العلم. [انظر: خليل، المرتكزات الفكرية لليبرالية.. دراسة نقدية، ص 160]

يختلف "العقل الأداتي" أو "العقل الحسي" عن العقل العملي؛ لأنّ العقل العملي مبدأ للدوافع

والمحفّزات، ولكنّ العقل الأداتي هو العقل الذي يبرمج ويخطّط تخطيطاً دقيقاً للوصول إلى الأهداف والغايات والمتطلّبات المعينة في إطار الأمور المادية. يقوم العقل الأداتي بمحاسبات دقيقة وجزئية لتحقيق الغايات المنشودة وتحصيل المصالح والمنافع المطلوبة في أسرع وقت ممكن وبأسهل طريقة ووسيلة متيسّرة. العقل الأداتي أو الحسي هو مفهومٌ يتعلّق بكيفية استخدام العقل للأدوات والتجارب الحسية لفهم الواقع وتحليله. في هذا السياق، يشير العقل الأداتي إلى قدرة الفرد على استخدام المعلومات التي يتمّ جمعها من الحواس (مثل الرؤية والسمع واللمس) بشكل عملي وفعال؛ لتوجيه سلوكه واتخاذ قراراته.

ومن خصائص العقل الحسي في منظورهم:

- أ- التركيز على النفعية البراغماتية التي تبرمج وتخطّط للحصول على أكثر منفعة ممكنة، وتجعل الآثار العملية للأشياء معيار الصدق والكذب للقضايا.
- ب- إحلال الوسائل والأدوات محلّ الغايات والأهداف.
- ج- التركيز على أنّ الغاية تبرّر الوسيلة.
- د- الإنسانيّة ومحوريّة ميول الإنسان ورغباته وشهوته.
- هـ- النسبية وغيرها.

[See: Stanford Encyclopedia of Philosophy, entry: Instrumental Rationality]

فالعقل الأداتي عند الليبرالية يشير إلى القدرة العقلية التي تعتمد على التجربة والملاحظة للوصول إلى المعرفة والفهم. يميّز هذا النوع من العقل بالتوجّه نحو الاختبار العملي والتجريبي للأفكار والفرضيات بدلاً من الاعتماد على التنظير المجرد أو الفرضيات التي لم تُختبر. ويعتمد على جمع البيانات من خلال الملاحظة والتجربة والتحليل، بدلاً من الاعتماد على التفكير النظري فقط. ويستخدم العقل التجريبي منهجيةً علميةً في تحليل الظواهر؛ إذ يطرح أسئلةً، ويصيغ فرضياتٍ، ثمّ يجري تجارب لاختبار تلك الفرضيات. ويركّز على النتائج القابلة للتطبيق، ويسعى لتقديم حلول عملية للمشكلات من خلال التجارب المدروسة. ويرفض القبول للمعلومات غير المدعومة بأدلة، ويميل إلى الشكّ في الادّعاءات التي لم تُثبت بشكل تجريبي. [انظر: كانط، تمهيدات، ص 18]

تحليل مبدأ أصالة التجربة الحسية ونقده

1- تعتمد أصالة الحسّ بالكامل على الإدراك الحسي، لكنّها تتجاهل أهميّة العقل والتفكير المجرد بوصفها أدواتٍ لمعالجة البيانات الحسية وصياغة المفاهيم الكلية كالعدالة والحرية. والحواس البشرية محدودة في قدرتها على إدراك العالم. هناك أمورٌ تتجاوز الإدراك الحسي المباشر، مثل

الكائنات المجهرية أو القوانين الفيزيائية المعقدة، التي لا يمكن معرفتها إلا من خلال الأدوات العلمية أو التفكير العقلي. وكذلك الحواس عرضة للأخطاء (مثل الخداع البصري أو السمعي)، مما يجعل الاعتماد عليها لوحدها غير موثوق في تقديم صورة دقيقة عن الواقع.

2- أصالة الحس تنكر أو تهمل وجود الجوانب الميتافيزيقية مثل الروح، والعقل، والملائكة، أو القيم الأخلاقية التي لا تُدرك حسياً، مما يجعلها فلسفةً ماديةً بحتةً تفتقر إلى العمق. تركز الفلسفات العقلانية على وجود مفاهيم غير حسية كالأرقام والرياضيات والمبادئ العامة، والليبرالية تجد صعوبة في تفسير كيف يمكننا التفكير بهذه المفاهيم إذا كانت غير مرتبطة مباشرةً بالإحساس.

3- تُثبت العلوم الحديثة أن العقل يقوم بمعالجة البيانات الحسية وتحليلها لتكوين معرفة جديدة. ليست المعرفة مجرد انعكاس للإحساس، بل هي عملية معقدة تشارك فيها الذاكرة والخبرة والإدراك مثلاً. والعديد من الاكتشافات العلمية جاءت من خلال التفكير النظري، مثل نظرية الجاذبية أو نظرية الكوانتم، ما يثبت أن الإحساس ليس المصدر الوحيد للمعرفة.

4- يتفرع على أصالة الحس عند الليبرالية أن العقل يتمحور حول الوسائل والآليات التي تُحقق أهدافاً عمليةً أو نفعيةً، مع إغفال الغايات والقيم الأخلاقية. رغم دور العقل الأداة في تحقيق التقدم التقني والتنظيم الاجتماعي، إلا أنه تعرض لنقد واسع بسبب تأثيراته السلبية على الفرد والمجتمع ومنها: [انظر: وحيدى منش، مقياسه مباني مردم سالارى دينى و دموكراسى ليبرالى، ص 98 - 100]

أ- العقل الأداة يُفقد الإنسان حسّه بالمعنى والقيمة؛ إذ يتم اختزال وجوده في تحقيق الأهداف المادية فقط، مما يُسبب شعوراً بالفراغ والاعترا ب. والتركيز على الكفاءة والإنجاز في العقل الأداة يُنتج ضغطاً نفسياً دائماً على الأفراد لتحقيق الأهداف، مما يؤدي إلى القلق والاضطراب.

ب- العقل الأداة يركز على الوسائل وكيفية تحقيق الأهداف، لكنه يغفل التفكير في الغايات النهائية والقيم الأخلاقية التي ينبغي أن توجه تلك الأهداف، ويؤدي إلى تساؤلات حول جدوى التقدم إذا كان على حساب الإنسانية. فالعقل الأداة يجرد الفكر البشري من أبعاده التأملية والفلسفية، مما يُفقد الإنسان قدرته على التفكير العميق حول المعنى والقيم.

ج- الرؤية الأداة والآلية إلى العقل وحصر دوره في التخطيط والبرمجة - بوصفه وسيلةً وأداةً لتحصيل الأغراض والأهداف المادية - يعدّ نوعاً من اختزال العقل والحظ من شأنه ومنزله الرفيعة. والعقل الأداة المصطلح - في الحقيقة - هو العقل المسخر تحت سيطرة الشهوات والرغبات

الحيوانية والرذائل النفسانية من الحرص والطمع. [انظر: عزيزي، الأسس الفكرية للعلمانية، ص 46]

المبحث الثالث: أنواع الحرية عند الليبرالية

لا يخفى أنّ الليبرالية في بداية تكونها في العالم الغربي كانت ردّة فعلٍ معاكسٍ لاستبداد الكنيسة وتفرعن أربابها في القرون الوسطى، ثمّ تحوّلت إلى مدرسة فكرية شاملة لجميع مناحي الحياة والمجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والأخلاقية. ويمكن أن نقول: إنّ الليبرالية تعتمد على دعامتين أساسيتين وهما: الحرية والفردية. وتركّز على فكرة أنّ الإنسان يمتلك حقوقاً طبيعيةً (مثل الحقّ في الحياة، والحرية، والملكية) والتي لا يمكن لأيّ سلطة أن تنزعها منه، إلا في حالات محدّدة جدّاً تتعلّق بالحفاظ على النظام العامّ أو حقوق الآخرين.

والآن نبين أنواع الحرية من منظور الليبرالية:

أولاً: الحرية الفكرية والعقدية

الحرية الفكرية والعقدية تعدّ من الركائز الأساسية في الفكر الليبرالي؛ إذ تعدّ الحرية الفكرية حقّاً لا يمكن انتهاكه إلا في حدود معيّنة لضمان حقوق الآخرين والحفاظ على النظام الاجتماعي. فيما يلي توضيح مفصّل لهذه المفاهيم:

الحرية الفكرية: تشير الحرية الفكرية إلى حقّ الأفراد في التفكير دون خوف من القمع أو العقوبات. هذه الحرية حريّة البحث عن الحقيقة، والتعبير عن الأفكار في أيّ مجال، سواء كان ذلك في السياسة، أم في الدين والعلم أو الفلسفة. حريّة الفكر ضرورية لتقدّم المجتمع والابتكار. لقد شدّد الليبراليون مثل جون ستيوارت مل (John Stuart Mill) على أنّ تقييد حريّة التعبير ليس فقط مضرّاً للفرد، بل للمجتمع ككلّ؛ إذ يمنع النقاش الحرّ والنقد البناء الذي يؤدّي إلى تطوّر الفكر.

يعدّ الليبراليون جميع الأفكار تستحقّ النقاش، حتّى تلك التي قد تكون غير مقبولة على نطاق واسع؛ لأنّ السماح بتداولها يسهم في تعزيز الحقائق وتطوير الفهم البشري. ويعتقدون أنّ النقاش المفتوح هو الوسيلة الأفضل للوصول إلى الحقيقة.

يعرض جون ستيوارت مل حججاً أربعمائة على أنّ صلاح الناس عقلياً وفي شؤونهم كافّة إنّما يستلزم كفالة حريّة الفكر والمناقشة، وهي: [انظر: مل، جون ستيوارت، عن الحرية، الفصل الثاني، ص 22 - 36]

أولاً: أنّ إخماد الرأي يؤدّي بالضرورة إلى إخماد الحقيقة، ومن ينكر احتمال ذلك فإنّما يدّعي العصمة. ثانياً: إذا افترضنا أنّ الرأي السائد قد يكون خاطئاً، يمكن أيضاً افتراض أنّه يحتوي على جزء من الحقيقة، وهذا ما يحدث فعلاً. وبالتالي لا تكتمل الحقيقة إلا إذا تمّ مقارنة الرأي السائد

بالرأي المخالف له.

ثالثًا: فإذا كان الرأي صوابًا واشتمل على كل الحقيقة وجب كفالة الحرية في مناقشته، مناقشةً جادةً ليقع في أذهان الناس على ثقة ويقين.

رابعًا: تضعف الآراء وتتلاشى حتى تفقد تأثيرها على الأخلاق، وتغدو العقيدة ألفاظًا جامدةً جوفاء لا تحقق خيرًا ولا نفعًا، ولا تؤثر في سلوك الناس إذا ما حيل بينهم وبين المناقشة.

تحليل ونقد

1- رغم الترويج للتعددية الفكرية، تُستخدم الحرية الفكرية في بعض الأحيان لتبرير احتكار وسائل الإعلام أو إقصاء الأصوات المعارضة بحجة "التطرف". على سبيل المثال، قد تدعي بعض الحكومات أو المؤسسات الإعلامية الكبرى أن الأصوات المعارضة أو الناقدة "متطرفة" أو "غير مسؤولة" كذريعة لتقييدها أو حجبها. هذا الاستخدام الانتقائي لمصطلحات مثل "التطرف" يمكن أن يكون وسيلةً لتبرير الرقابة أو إقصاء الآراء التي لا تتوافق مع الخطاب السائد أو المصالح السياسية أو الاقتصادية لتلك الجهات. في هذه الحالة، تُصبح الحرية الفكرية أداةً لتعزيز السلطة بدلًا من تشجيع النقاش المفتوح واحترام التنوع الفكري، يتم استخدامها لتبرير إسكات الأصوات المختلفة وتهميشها، مما يؤدي إلى تقليص مساحة الحوار الديمقراطي وتعزيز احتكار المعلومات.

2- يرى جون ستيوارت مل أن كبت الآراء يؤدي إلى طمس الحقيقة، ومن يستبعد هذا الاحتمال كليًا فإنه يزعم امتلاك العصمة، فيشكل عليه:

أ- يفترض أن إخماد الرأي يؤدي بالضرورة إلى إخماد الحقيقة، ولكن هذا ليس حتميًا دائمًا؛ إذ يمكن للحقيقة أن تظل قائمة حتى لو تم قمعها، كما أن قمع رأي معين لا يعني دائمًا أنه كان الحقيقة المطلقة.

ب- ليس كل رأي مكبوت هو حق، فقد تكون هناك آراء خاطئة أو مضللة يتم كبتها لأسباب وجيهة، مثل نشر الأكاذيب أو التحريض على العنف.

3- يذكر جون ستيوارت مل: إذا افترضنا أن الرأي السائد قد يكون خاطئًا، يمكن أيضًا افتراض أنه يحتوي على جزء من الحقيقة، وهذا ما يحدث فعلاً. وبالتالي لا تكتمل الحقيقة إلا إذا تمت مقارنة الرأي السائد بالرأي المخالف له. ويمكن توجيه النقد لهذا الرأي من عدة جوانب:

أ- ليس بالضرورة أن يحتوي كل رأي على جزء من الحقيقة، فقد يكون الرأي السائد أو المخالف له مبنياً على مغالطات أو معلومات غير دقيقة.

ب- الحقيقة تكون موضوعيةً ومستقلةً عن الآراء السائدة أو المخالفة، وبالتالي لا تحتاج دائمًا إلى المقارنة بين وجهات النظر للوصول إليها.

ج- يؤدّي افتراض أنّ كلّ رأي يحتوي على جزء من الحقيقة إلى الوقوع في فخ النسبية المعرفية، مما يجعل من الصعب التمييز بين الحقيقة والخطأ.

4- يبيّن جون ستيوارت مل أنّ الآراء تضعف وتتلاشى حتى تفقد تأثيرها على الأخلاق، وتغدو العقيدة ألفاظاً جامدةً جوفاء لا تحقّق خيراً ولا نفعاً، ولا تؤثر في سلوك الناس إذا ما حيل بينهم وبين المناقشة. والنقد الأساسي لهذا الرأي يكمن في أنّه يربط تأثير العقيدة وقوتها بمدى حرية النقاش حولها، وهذا أمر يستحقّ التحليل من جوانب مختلفة:

أ- قد يكون القول بأنّ العقيدة تتحوّل إلى ألفاظ جوفاء بمجرد منع المناقشة مبالغة؛ إذ توجد عقائد قويّة استمرت دون نقاش حرّ، لكنّها بقيت مؤثّرة بسبب الارتباط العاطفي أو التعليمي.

ب- يتطلّب التأثير على الأخلاق أكثر من مجرد النقاش؛ فالتطبيق العملي والقُدوة الحسنة والتربية القيمية عوامل أساسية. وحتى مع وجود نقاش حرّ، تظلّ بعض العقائد غير مؤثّرة إن لم تُترجم إلى سلوك يومي.

الحرية العقديّة: تشير إلى حقّ الأفراد في اختيار معتقداتهم الدينية أو عدم الإيمان بأيّ دين على الإطلاق، دون خوف من الاضطهاد أو التمييز. تشتمل هذه الحرية أيضاً على حقّ ممارسة الشعائر الدينية، ونشر الأفكار المتعلّقة بالعقيدة، وتغيير الدين أو تركه. يؤكّد الفكر الليبرالي على أنّ العقيدة هي مسألة شخصية مجتة، لا يجوز للدولة أو المجتمع التدخل فيها. يعتمد الليبراليون على مبدأ العلمانيّة كما أشرنا إليه سابقاً؛ إذ يتمّ فصل الدين عن الدولة؛ لضمان حرية الأفراد في اختيار معتقداتهم دون تدخل حكوميّ.

تنطلق الليبرالية من أنّ حرية الاعتقاد هي جزء أساسي من الكرامة الإنسانية. وأيّ محاولة لإجبار الأفراد على اعتناق دين معيّن أو التخلّي عنه تعدّ تعدياً على حقوق الإنسان الأساسية. والليبراليون يرون أنّ التنوع الديني هو أحد مكونات المجتمع المتطوّر.

رغم تشديد الليبرالية على الحرية الفردية نظرياً، فإنّ هناك حدوداً لهذه الحرية عملياً، خاصّةً عندما تتعارض مع حقوق الآخرين، أو تهدّد النظام العامّ. مثلاً: حرية التعبير لا تشمل التحريض على العنف أو خطاب الكراهية. والحرية العقدية لا تبرّر ممارسة الطقوس التي تنتهك حقوق الآخرين،

مثل الطقوس التي تضرّ بالأطفال أو النساء. [انظر: الحيدري، الارتداد وحقوق الإنسان، ص 105 - 107]

ويعدّ جون لوك (John Locke) من أوائل الفلاسفة الذين دعوا إلى الحرية الدينية في كتابه "رسالة في التسامح"؛ إذ جادل بأنّ الإيمان يجب أن يكون مسألة اختيار شخصي، وأنّ الدولة لا يجب أن تتدخل في الأمور الدينية. وكذلك أكّد جون ستيوارت مل (John Stuart Mill) في كتابه "عن الحرية"

(On Liberty) أنّ حرية التعبير عن الرأي ضرورية لتقدم المجتمع، وأنّ الأفكار يجب أن تتعرض للتحدّي والنقد لضمان قوتها وصحتها. فالحرية الفكرية والعقدية في الفكر الليبرالي تقوم على مبدأ حرية الفرد في التفكير والاعتقاد دون أي قيود من الدولة أو المجتمع، ما لم تؤدّ هذه الحرية إلى ضرر مباشر بالآخرين. تحتوي هذه الحرية على حرية التفكير والتعبير وحرية الاعتقاد الديني. والفكر الليبرالي يدعو إلى الحياد الحكومي تجاه جميع العقائد الدينية، بحيث لا تفرض الدولة ديناً معيناً أو تفضّل معتقداً على آخر.

تحليل ونقد

- 1- الدين ليس مجرد شأن فردي، بل هو عامل أساسي في تشكيل الهوية الثقافية والقيم الأخلاقية للمجتمع، وبالتالي فإنّ فصله التام عن الحياة العامة يؤدّي إلى فقدان المجتمعات لتماسكها الأخلاقي والاجتماعي.
- 2- تدخل الدولة في الأمور الدينية ضروري للحفاظ على الأمن العام ومنع التطرف أو العنف الديني. ففي بعض الحالات، يمكن أن تؤدّي الممارسات الدينية إلى صراعات اجتماعية أو تهديدات أمنية، ممّا يتطلب تدخل الدولة لتنظيمها.
- 3- يُظهر التاريخ أنّ التقدم العلمي والاقتصادي، والاجتماعي لم يكن حكراً على المجتمعات الليبرالية، فقد شهدت الحضارات الإسلامية والصينية والهندية وغيرها مراحل ازدهار دون تبني الفكر الليبرالي بصيغته الغربية.
- 4- تؤدّي الليبرالية إلى مشاكل اجتماعية مثل تفكك الأسرة، وانتشار القيم الفردية على حساب التضامن المجتمعي، وظهور أزمات الهوية؛ إذ تقدّم الحريات الفردية أحياناً على القيم الأخلاقية والمصلحة العامة.
- 5- الحرية التي تمنحها الليبرالية تصبح مدمرة عندما تُستخدم لتبرير سلوكيات غير أخلاقية أو هدامة، مثل الإلحاد والإباحية.

ثانياً: الحرية الاجتماعية

الحرية الاجتماعية عند الليبرالية تعدّ من المبادئ الأساسية التي تسعى إلى ضمان حرية الأفراد في اختيار أسلوب حياتهم وتحديد خياراتهم الشخصية بعيداً عن أيّ تدخل أو وصاية من الدولة أو المجتمع، ما دامت هذه الحرية لا تضرّ بحرية الآخرين أو تعارض القوانين. وقد عرّف الليبراليون الحرية الاجتماعية: «هي غياب إكراه اجتماعي مفروض على الفرد، وبهذا المعنى يكون المرء حرّاً في أن يفعل كلّ ما لا يمنعه القانون، وحرّاً في أن يرفض القيام بكلّ ما لا يأمره بفعله» [لاند، موسوعة لاند الفلسفية، ج 2، ص 728 و729].

والذي صاغه جون ستيوارت مل في كتابه "عن الحرية"، ينص على أن الفرد حرٌّ في تصرفاته ما لم تسبب أذى مباشرًا للآخرين. وهذا يجعل حدود الحرية مرتبطة بعدم الإضرار بالآخرين. [راجع: مل، عن الحرية، ص 23]

فتقوم الحرية الغربية الليبرالية على قاعدة غياب القيود - كما أسلفنا - مما يتيح للفرد سلوك طريق الخير والشر على سواء، باعتبار أن المختار يكون مسؤولاً عن عمله وتبعاته. والمفهوم الاجتماعي للحرية يتعلّق بخيارات متاحة في حيز مباح، كالتعبير الخاص والعام على الآراء والأفكار، والعمل السياسي بمختلف أوجهه، وحرية العبادة والمعتقد والبيع والشراء والتعاقد وغيرها، وهي في مجملها حقوق محدّدة المعالم ومكتسبة، وما هو مكتسب بفعل اجتماعي يفقد بقرار اجتماعي.

إذن تؤمن الليبرالية بأن الفرد هو العنصر الأساسي في المجتمع، وله الحق في اتخاذ القرارات المتعلقة بحياته الشخصية دون ضغط أو قيود. تشمل الحرية الاجتماعية أموراً مثل حرية المعتقد، وحرية التعبير، والحرية الجنسية، وحق الفرد في الاختيار.

ترفض الليبرالية أي شكل من أشكال الوصاية التي تفرضها الجماعات، سواء كانت دينية أم ثقافية أم سياسية. يتم احترام التنوع الثقافي والاجتماعي وترفض أي محاولات لفرض القيم الجماعية على الأفراد. وترى أن احترام التنوع في أنماط الحياة والآراء هو ما يثري المجتمعات. فالأفراد أحرار في اختيار أسلوب حياتهم دون تدخل من المجتمع أو الدولة، ما داموا لا يهددون النظام العام. وتشدّد الليبرالية على التسامح مع جميع الأنماط الحياتية والآراء المختلفة، ما دام الشخص لا ينتهك حقوق الآخرين أو يتجاوز على القانون، وترى أن دور الدولة يقتصر على ضمان حقوق الأفراد وحمايتهم من أي اعتداء، وليس التدخل في اختياراتهم أو فرض أخلاقيات معينة عليهم. مع ذلك فإن نقد الحكومة والقانون في النظام الغربي الديمقراطي الليبرالي حقٌّ قائم، ولكن مخالفة القانون أو التمرد عليه غير مباح. والمباح هو العمل على تغيير الحكومة والقانون بالطرق المشروعة. [انظر: العروي، مفهوم الحرية، ص 42]

يمكن أن ننظر إلى الحرية الاجتماعية على أنها جواز التمتع بقيم أخرى وبالطرق المفضّلة، فالغرض منها تحقيق قيم أخرى، بالرغم من أنها لا تحدّد القيم ولا كيفية التمتع بها على وجه التخصيص؛ لأنّ صاحب الفعل هو الذي يحدّد القيم المطلوبة. والقيم قد تكون متألّفة أو متعارضة، ممّا يقتضي أن يقوم المرء بعملية موازنة بين البدائل واختيار أحدها، وغالباً ما تكون الموازنة عملية تبادل ومقايضة، نضحي بقسط من حقّ التعبير مثلاً، أو نقايض قسطاً من حقوق الملكية من أجل أن نكسب قسطاً من سلامة البيئة، وقلّما يقايض الفرد أو المجتمع الديمقراطي

الغربي الليبرالي جميع الأقساط من قيمه من أجل الحصول على قيمة أخرى بالكلفة، ولو أنّ ذلك أمر ممكن الحصول. [انظر: المصدر السابق، ص 43 و 44]

فالنظرة الغربية الليبرالية الكلاسيكية تكتفي بطرح نظام سياسي اجتماعي لا يفرض قيوداً تحول دون الناس ورغباتهم المشروعة، غرضها تحديد الحيز المباح لا غير. فإنّ الليبراليين يصرّون على أنّ الحرية هي تمكين في إزالة المانع كما ذكره جون لوك. بل وفقاً له، الحرية ليست منحة من الدولة، بل هي حق طبيعي متّصل في كلّ إنسان؛ لذلك يجب أن يكون للفرد الحرية في اتّخاذ قراراته في جميع مناحي الحياة.

الحرية الاجتماعية عند الليبرالية تعني أيضاً حماية حقوق الجميع على قدم المساواة، بما في ذلك حقوق الأقليات والنساء، كما تناوّلها جون ستيوارت مل في كتاباته عن الحرية وحقوق المرأة.

تحليل ونقد

1- تعامل الحرية الليبرالية الإنسان ككيان مستقلّ تماماً عن الآخرين، متجاهلة الطبيعة الاجتماعية التعاونية التي تشكّل جزءاً كبيراً من هوية الإنسان. تؤدّي الحرية المطلقة للفرد أحياناً إلى تقويض حرية الآخرين. على سبيل المثال، حرية الشركات الكبرى قد تقيّد فرص صغار المستثمرين.

2- الحرية الليبرالية تضع القيم الفردية فوق القيم الدينية أو الجماعية، ممّا يجعلها تتناقض مع المجتمعات التي تُعدّ فيها القيم الدينية أساساً للنظام الأخلاقي، وتُشجّع السلوكيات التي تُعتبر مرفوضة أخلاقياً أو اجتماعياً باسم حرية الفرد.

3- الحرية الاجتماعية المطلقة تدعم أشكالاً مختلفة من العلاقات خارج إطار الزواج التقليدي، ممّا يؤدّي إلى تراجع دور الأسرة كوحدة اجتماعية أساسية، وظهور مشكلات مثل تفكك الأسرة وغياب المسؤولية تجاه الأبناء.

4- التركيز على حرية الأفراد في اتّخاذ قراراتهم بمعزل عن المجتمع يضعف الروابط الاجتماعية ويشجّع الأنانية الفردية.

5- الحرية الاجتماعية الليبرالية تعتمد على النسبية الأخلاقية؛ إذ يُعدّ كلّ شيء مقبولاً طالما أنّه لا يُسبّب أذى مباشراً للآخرين كما يقوله لوك. هذا النهج قد يُضعف الأساس الأخلاقي المشترك للمجتمع. ومع غياب قواعد أخلاقية موحّدة يصبح من الصعب التمييز بين ما هو مقبول وغير مقبول اجتماعياً.

6- ظهور مشكلات اجتماعية جديدة، مثل الإدمان، وتفشي الأمراض الجنسية، أو زيادة معدلات الجريمة كلّها تعدّ نتائج محتملة لسياسات تُركّز فقط على الحرية الفردية دون وضع قيود أو ضوابط.

7- في الفكر الليبرالي القانون الوضعي الإنساني هو الحاكم على هذه الحريات المذكورة، كما نرى اليوم في كثير من الأحيان أنهم يغيرون القانون لعجز العقل البشري عن فهم كثير من الجزئيات وعن إدراك مصالح ومفاسد تلك القوانين. وأما في الإسلام فالله ﷻ العالم هو الحاكم على تحديد هذه الحريات المذكورة.

8- الليبرالية تعتقد بالقانون ولا يراه مخالفًا للحرية؛ لأنه تضمن مزاولة الحرية، كذلك يمكن أن نقول بأننا إن لم نلتزم بالقانون الإلهي في الحقيقة لم نوقر الحرية الحقيقية لمجتمعنا، فليس هناك تعارض بين الالتزام بالقوانين والأحكام القانونية التي تستلزم الأمر والنهي والحرية، بل تحتاج الحرية إليها أحيانًا.

ثالثًا: الحرية السياسية

بدأت الحرية السياسية محصورةً بين فئات مقتدرة، ثم اتسع نطاقها تدريجًا ليشمل أعدادًا كبيرةً من الناس الذين استطاعوا أن يثبتوا حضورهم السياسي أو من الذين ارتقوا إلى مستوى اجتماعي واقتصادي أعلى. وفي الأخير، انتصر مبدأ الحرية السياسية لجميع المواطنين في سنة 1778 م. ولكن مع ذلك فقد ظلت هناك عوائق قانونية أو عرفية عديدة تحول دون التمتع بذلك الحق بين العديد من المواطنين حتى أواسط القرن العشرين. [انظر: حريق، الديمقراطية وتحديات الحداثة بين الشرق والغرب، ص 173 و174]

يرى جون لوك - أحد أهم الفلاسفة المؤسسين للفكر الليبرالي - أن الحرية السياسية تعني: «العيش في ظل السلطة التشريعية التي تستقر في البلاد نزولاً عند رغبة الجماهير ورضاها» [محمودي، نظرية الحرية في الفلسفة السياسية من منظور هوبز ولوك، ص 107].

ويضيف جون لوك في هذا الصدد أن وظيفة الحكومة وغايتها هي المحافظة على حياة المواطنين وعلى حرياتهم وممتلكاتهم. [بدوي، موسوعة الفلاسفة، ج 2، ص 378]

إذن يؤكد لوك أن الحرية السياسية تُبنى على الحقوق الطبيعية للأفراد، خاصةً الحق في الحياة، والحرية، والملكية. ويرى أن الحكومة يجب أن تُقام بناءً على العقد الاجتماعي، بحيث تكون السلطة مستمدةً من موافقة المحكومين.

قال توماس هوبز (Thomas Hobbes) - المفكر السياسي - إن الحرية إذا كانت خارجةً عن الحكم المدني لا جدوى منها، فيقول: «حذار أن يفكر البعض أن من الأفضل أن يعيش طبقًا لإرادته وكما يحلوه، من أن ينتظم في مجتمع مدني، فكل من هو خارج وضع الحكم المدني قد يظن أنه يحظى بحرية مطلقة أعظم، لكنّها حرية عقيمة بلا فائدة» [محمودي، نظرية الحرية في الفلسفة السياسية من منظور هوبز ولوك، ص 39].

رغم الاختلاف في التعاريف فإننا إذا أمعنا النظر فيها نجد أنها تبين بعض العناصر المشتركة للحرية السياسية، وأهمها:

أ- حق ممارسة الحكم للناس

ب- حق المشاركة في الحياة السياسية

فالحرية السياسية في الفكر الليبرالي هي حق ممارسة الحكم من جهة، وتمكين الجماهير من المشاركة السياسية في إدارة شؤون المجتمع وتأثيرها في حياته السياسية من جهة ثانية، فالجماهير تتمكن من خلال نيلها الحرية السياسية من أن تمارس حقها في الحكم بشكل مباشر أو غير مباشر.

تدافع الليبرالية عن الحقوق المدنية والسياسية، مثل حق التصويت، وحق المشاركة في العملية السياسية، وحق الاحتجاج السلمي. فالحرية السياسية تعني أن الأفراد يجب أن يكونوا قادرين على اختيار ممثليهم في الحكومة والمشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم.

ومن أهم أقسام الحرية السياسية: حرية الصحافة والتعبير، وحرية تشكيل الأحزاب والجمعيات، وحرية التظاهر، وحرية تشكيل الاتحادات الحرفية والمهنية، وحرية نشر الكتب.

[راجع: حريق، الديمقراطية وتحديات الحداثة بين الشرق والغرب، ص 185]

فمن المعلوم أن بذور الفوضى والاستبداد كامنة في فكرة الحرية. كما هي بذور الارتقاء والتفوق، ولذلك فإن رسم الحدود عملية دقيقة قد تخفي في طياتها إجراءات سلب الحرية ذاتها. وليست الحرية التي لا قيد لها بحرية، بل هي اعتداء على الآخرين، والاعتداء من نوع الاستبداد.

[انظر: برلين، حدود الحرية، ص 44]

في الحقيقة، إن السياسة في جوهرها تعني التدخل في شؤون الغير وفرض الخيارات الصعبة، ويسري هذا الكلام حتى على عمل بسيط في ظاهره وفردى، كالاقتراع الانتخابي. فالالاقتراع هو ممارسة للحرية السياسية، إلا أنه في النتيجة تدخل في شؤون الغير، فالناخب يختار لنفسه ولغيره، فهو لم يختار رئيساً أو نائباً يمثل شخصياً، بل مسؤولاً يمثل جماعةً بكاملها، فما يختار الناخب الفرد يؤثر على غيره من المواطنين فيكون ما قام به بمثابة اختيار لما سيقع عليهم أيضاً.

[راجع: المصدر السابق، ص 44]

فالقول إن حرية الفرد تنتهي حيث تبدأ حرية الآخر، لا يستقيم في حالات المنافسة التي يتفوق فيها واحد على الآخر. فالحرية امتياز مكتسب، يتسع ويتقلص بموجب نواميس الصراع السياسي والاقتصادي في المجتمع. وما تمتع عامة الشعب بالحرية إلا نتيجة صراع سياسي تاريخي

على مدى قرون من الزمن أضفى عليهم قدرات كرسها القانون. [راجع: مل، عن الحرية، ترجمة: هيثم كامل الزبيدي، ص 173-174]

فالحرية السياسية عند الليبرالية تقوم على احترام حقوق الأفراد وحرّياتهم، وضمان مشاركة سياسية فعّالة من خلال نظام ديمقراطي مستند إلى سيادة القانون وفصل السلطات. لكن يبقى تحقيق هذا التوازن بين الحرية الفردية والمصلحة العامة تحديًا مستمرًا في نظرها. وتنظر إلى الحرية السياسية كضمانة لحقوق الإنسان الأساسية، مثل حرية الرأي وحرية الصحافة.

تحليل ونقد

1- الحرية السياسية في ظلّ الليبرالية غالبًا ما تمارس في سياقات اقتصادية واجتماعية غير متساوية، ممّا يجعلها نظريّة أكثر منها تطبيقًا عمليًا؛ إذ يتمتّع الأغنياء بنفوذ سياسي أكبر مقارنةً بالفئات المحرومة.

2- يمكن أن تُستخدم الحرية السياسية لتبرير خطاب الكراهية، والعنصرية، والتطرف، تحت شعار "حرية التعبير"، ممّا يؤدي إلى تقويض التعايش الاجتماعي.

3- الحرية السياسية الليبرالية تؤدي إلى تركيز القوة في أيدي النخب الاجتماعية والسياسية، ممّا يُضعف تمثيل الشعب في العملية الديمقراطية كما يحصل الآن في الدول الغربية عمليًا.

المبحث الرابع: الرؤية الإسلامية حول الحرية

تفسير الحرية يعتمد على علم الإنسان (Anthropology)، وهو بدوره يعتمد على علم الكون (Cosmology)، ومع اختلاف هذين المجالين تختلف تفسيرات الحرية. مفهوم الحرية بشكل مطلق واضح وبدهي، ولكن الوصول إلى معانيها الدقيقة وأنواعها المختلفة يتطلب النظر إلى القيود والمتعلقات والأساس المعرفي للإنسان. وبدون ذلك يصبح تقديم معنى دقيق وشامل للحرية أمرًا محالًا.

للحصول على الرؤية الإسلامية حول الحرية، يجب أن نبدأ برصد بعض الأسس والمنطلقات التي يعتمدها الفكر الإسلامي في فهمه للحرية. هذه الأسس تشمل: [راجع: اليزدي، الحرية عند الشهيد المطهري، ص 19 و20؛ ص 38 و39]

أولاً: يعتمد الفكر الإسلامي على معطيات العقل وتجارب الحس، ويعترف بهما معًا كأدوات المعرفة إلى حدّ معيّن، ويعطي الأصاله لمصدر آخر للمعرفة اسمه "الوحي" ويعده متقدّمًا عليهما، ومنزّهًا عن الخطأ والسهو. فعندما نتعاطى مع الوحي بوصفه أداة من أدوات المعرفة، نستطيع بذلك معرفة قيمة الإنسان ومكانته الحقيقية من خلال معرفة دقيقة وسليمة عن الله تعالى.

ثانياً: الإيمان بوحداية الله ﷻ هو الأساس الأول؛ إذ يترتب عليه أنّ العبودية الحقيقية هي لله وحده، مما يمنح الإنسان حرية من عبودية البشر والمخلوقات الأخرى.

ثالثاً: الإسلام يقرّر أنّ الإنسان مكرم، وقد كرمه الله ﷻ وفضّله على كثير من المخلوقات، مما يعرّز مفهوم الحرية كحق أصيل للإنسان. الحرية في الإسلام مقترنة بالمسؤولية، فالإنسان حرّ في اختياراته ولكنّه مسؤول عنها أمام الله. فالإسلام يضع حدوداً للحرية من خلال الشريعة التي تحمي الحقوق وتضمن التوازن بين حريات الأفراد والمجتمع.

فتعريف الحرية عند الأستاذ مطهري هو أنّ مفهومها يقوم على كون الإنسان خلق حرّاً، ولا يحقّ لأحد أن يسلب حريته، ولا يحقّ له الانصياع لأحد يفعل ذلك، فعلاقة الخالق بخلقه هي الوحيدة التي تملك صلاحية تعيين حدود الحرية، في عملية تعتمد مصلحة الإنسان أساساً على أن يراعي مقياس الفضيلة في كلّ مصلحة. [انظر: المصدر السابق، ص 38 و39]

ويؤيد ذلك السيّد محمدباقر الصدر الذي يرى أنّ الحرية في الرؤية القرآنية هي التوحيد والإيمان بالعبودية المخلصة لله تعالى، وتحرّر الإنسان من كلّ قيد وغلّ هدر كرامة الإنسان على مرّ التاريخ. [انظر: الصدر، المدرسة الإسلامية، ص 92]

والسيّد الخميني يعبر عن الحرية بأنها نعمة إلهية كبرى، وهديّة سماوية، وأمانة إلهية، وهو لا يعدّها منحةً يمكن للحكومة أن تهبطها أو تسلبها أحياناً، بل الحرية حقٌّ تماماً كما هو حقّ الحياة. [انظر: الخميني، صحيفة النور، ج 12، ص 103]

فالإسلام يقدم بديلاً متكاملًا للحرية الليبرالية يضمن التقدّم والتطور دون الوقوع في أزمات الليبرالية، وذلك عبر:

1- الحرية المنضبطة بالقيم الأخلاقية: الإسلام لا يمنع الحرية، لكنّه يضبطها بالقيم الأخلاقية والتشريعات التي تحافظ على تماسك المجتمع، مثل تحريم الفواحش والممارسات التي تضرّ بالأفراد والمجتمع. ويدلّ على ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَإِثْمَ وَالْبَغْيِ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ [سورة الأعراف: 33].

2- التوازن بين الفرد والمجتمع: بينما تركّز الليبرالية على الفرد، يؤكّد الإسلام على التوازن بين حقوق الفرد وحقوق المجتمع، فلا يُسمح للفرد بأن يستخدم حريته بطريقة تضرّ بالآخرين.

[انظر: العاملي، الحرية الفكرية والسياسية في ظلّ الحكم الإسلامي، ص 21]

الخاتمة

تمّ التوصل من خلال البحث إلى ما يلي:

- 1- يرفض الإسلام الحرية المطلقة التي تتيح للإنسان التصرف بلا قيود، ويؤكد أنّ الحرية الحقيقية تتحقق في إطار الشريعة الإسلامية، التي تهدف إلى تحقيق الصلاح الفردي والاجتماعي.
- 2- يلاحظ أنّ الليبرالية تعرّف الإنسان مادّيًا، ما يجعل فهمها للحرية محصورًا في نطاقٍ مادّيٍّ بحت، يهمل الأبعاد الروحية.
- 3- لا يوجد تعريف موحد للحرية في الليبرالية، ما يؤدي إلى ظهور تيارات متناقضة.
- 4- تركّز الليبرالية على أصالة الإنسان وتبعها الفردانية بشكل مفرط، ما تؤدي إلى تفكك الروابط الاجتماعية، وتزايد العزلة والاكتئاب.
- 5- أصالة اللذة تعرّضت للنقد؛ لكونها أحادية الجانب وتركّز على الماديات على حساب المعاني العميقة للحياة.
- 6- تعدّ الليبرالية الحسّ مصدرًا وحيّدًا للمعرفة، والعقل أداةً لتحقيق الأهداف، ما يهّمس الأبعاد الأخلاقية والفلسفية.
- 7- تعدّ الحرية الفكرية والاجتماعية في الليبرالية غير مقيّدة، ممّا يؤدي إلى تصادم مع القيم الأخلاقية والدينية.
- 8- يُلاحظ أنّ القوانين الوضعية الليبرالية غير قادرة على ضمان مصلحة الإنسان الكاملة، بعكس الشريعة الإسلامية التي تعدّ أحكامها إلهيةً وثابتةً.

قائمة المصادر

القرآن الكريم

- إبراهيم، د. عبد الله، المركزية الغربية، المركز الثقافي العربي، ط 1، 1997 م.
- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ط 3، 1414 هـ.
- الحيدري، ليث، الارتداد وحقوق الإنسان، دار الغدير، ط 1، 2000 م.
- الخطيب، حورية يونس، الإسلام ومفهوم الحرية، دار الملتقى للطباعة والنشر، قبرص، ط 1، 1993 م.
- الخميني، روح الله، صحيفة النور، مؤسسة تنظيم ونشر الآثار الإمام الخميني، ط 1.
- الزحيلي، د. وهبة، حق الحرية في العالم، دار الفكر، دمشق، ط 4، 2007 م.
- الشريف الرضي، محمد بن حسين، نهج البلاغة، تحقيق: فيض الإسلام، قم، ط 1، 1414 هـ.
- الصدر، محمداقبر، اقتصادنا، مركز الأبحاث والدراسات التخصصية للشهيد الصدر، ط 1، 1424 هـ.
- الصدر، محمداقبر، الإسلام يقود الحياة، مركز الأبحاث والدراسات التخصصية للشهيد الصدر، ط 1، 1421 هـ.
- الصدر، محمداقبر، المدرسة الإسلامية، مركز الأبحاث والدراسات التخصصية للشهيد الصدر، ط 1، 1421 هـ.
- الطويل، د. توفيق، جون ستيورت مل، دار المعارف، مصر.
- العاملي، وهبي، الحرية الفكرية والسياسية في ظل الحكم الإسلامي، دار الهادي، ط 1، 1422 هـ.
- العروي، د. عبد الله، مفهوم الحرية، المركز الثقافي العربي، ط 6، 1998 م.
- الغيلاني، د. محمد، المجتمع المدني، دار الهادي، ط 1، 1424 هـ.
- الكمالي، د. محمد، محاضرات في الفلسفة الإسلامية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط 1، 1993 م.
- اليزدي، حسين، الحرية عند الشهيد المطهري، دار الهادي، ط 1، 1422 هـ.
- بدوي، د. عبد الرحمن، موسوعة الفلاسفة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 1، 1984 م.
- برلين، إيزايا، حدود الحرية، دار الساقى، ط 1، 1992 م.
- بو عزة، الطيب، نقد الليبرالية، تنوير للنشر والإعلام، القاهرة، ط 1، 2013 م.
- نصر، محمد عبد المعز، في النظريات والنظم السياسية، دار النهضة العربية، بيروت.

- حريق، إيليا، الديمقراطية وتحديات الحداثة بين الشرق والغرب، دار الساقى، ط 1، 2001 م.
- خليل، طلال حامد، المرتكزات الفكرية للبرالية.. دراسة نقدية، دفاتر السياسة والقانون، العدد 15، جوان 2016 م.
- راسل، برتراند، تاريخ الفلسفة الغربية، ترجمة: زكي نجيب، راجعه: أحمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط 2010 م.
- رندال، هرمن، سير تكامل عقل نوبن، ترجمه: ابوالقاسم پاينده، شركة انتشارات علمى و فرهنگى، تهران، 1367 ش.
- زرشناس، شهریار، الليبرالية، ترجمة: حسن الصراف، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، العتبة العباسية المقدسة، ط 1، 2017 م.
- سارتر، جان بول، الوجود والعدم، بحث في الأنطولوجيا الظاهرية، ترجمة: عبد الرحمن بدوي، منشورات دار الآداب، بيروت، ط 1، 1966 م.
- صانعى پور، مريم، نقدى بر معرفت شناسى اومانيسست، كانون انديشهى جوان، تهران، 1389 ش.
- صليبا، د. جميل، المعجم الفلسفي، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، ط 1994 م.
- ظهيري، سيد مجيد، درآمدى بر مباني معرفت شناختى آزادى در اسلام وليبراليسم، علوم اجتماعى، نشرهه پژوهش هاى اجتماعى اسلامى، بهمن و اسفند 1378، شماره 2.
- عزيزي، د. مصطفى، الأسس الفكرية للعلمانية.. عرض ونقد، مؤسسه الدليل للدراسات والبحوث العقديّة التابعة للعتبة الحسينية المقدسة، ط 1، 2020 م.
- كانت، ايمانوئل، تمهيدات، ترجمه: غلامرضا حداد عادل، مركز نشر دانشگاهى، تهران، 1370 ش.
- كانط، إيمانويل، تأسيس ميتافيزيقا الأخلاق، ترجمة وتعليق: د. عبد الغفار مكاي، منشورات الجمل، كولونيا، ألمانيا، ط 1، 2002 م.
- لاند، أندريه، موسوعة لاند الفلسفية، نقلاً عن محمود الصاوي، الفكر الليبرالي تحت المجهر، سلسلة تيارات فكرية معاصرة، جامعة الأزهر، القاهرة، ط 2011 م.
- لوك، جون، في الحكم المدني، تعريب: ماجد فخري، اللجنة الدولية لترجمة الروائع، بيروت، ط 1959 م.
- مجموعة مؤلفين، الحقوق والحريات العامة، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ط 1، 2010 م.

محمودي، سيد علي، نظرية الحرية في الفلسفة السياسية من منظور هوبز ولوك، دار الهادي، ط 1، 1425 هـ.

مطر، أميرة حلمي، الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس، القاهرة، دار المعارف، ط 5، 1995 م.

مل، جون ستيوارت، عن الحرية، ترجمة: هيثم كامل الزبيدي، مكتبة الإسكندرية.

نسبية، سري، الحرية بين الحد والمطلق، دار الساقى، ط 1، 1995 م.

نوروزى، محمدجواد، فلسفهى سياسى اسلام، انتشارات مؤسسهى آموزشى پژوهشى امام خمينى، قم، ط 4، 1392 ش.

نويه، عثمان، المفكرون من سقراط إلى سارتر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط 1970 م.
وحيدى منش، حمزه على، مقايسهى مبانى مردم سالارى دينى ودموكراسى ليبرالى، انتشارات مؤسسهى آموزشى پژوهشى امام خمينى، قم، ط 1، 1384 ش.

پارسانيا، حميد، حديث پيمانہ - پژوهشى در انقلاب اسلامى، معارف، قم، ط 4، 1379 ش.

Dryzek, John S. Bonnie. Honig, The Oxford handbook of political theory, Oxford University Press, 2009.

Kolodny, Niko and John Brunero, "Instrumental Rationality", The Stanford Encyclopedia of Philosophy, Edward N. Zalta & Uri Nodelma, Summer 2023 Edition.

Locke, John, Two Treatises of Government, Cambridge University Press, 1988.